دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
حالة صندوق الزكاة الجزائري 2003-2014

الغلم مريمة [1]

ملخص *:تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالاقتصاد التضامني الذي يعتبر من البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلم يعد بمقدرة أية دولة متقدمة أو نامية أن تضطلع بكل المهام التنموية في المجتمع ،فهو يعزز القيم والمبادئ التي تركز على احتياجات الناس ومجتمعاتهم ويسعى في جو من المشاركة الطوعية والمساعدة الذاتية إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية انطلاقا من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، ومن هنا يأتي دور الزكاة والأوقاف كأداتين تنمويتين يقدمها الاقتصاد الإسلامي علاجا لما تعانيه المجتمعات الإنسانية من اختلال في توزيع الثروة والدخل.وقد تناولت الدراسة الميدانية دور الزكاة التضامني في الجزائر لتكون أداة مستقرة ومستمرة وضعها الشارع لإعادة توزيع الدخل في المجتمع وذلك من خلال تحليل البيانات الإحصائية حيث توصلت النتائج إلى أن الاقتصاد التضامني في الجزائر لم ينجح بما فيه الكفاية في خلق مناصب الشغل وعدم القدرة على تقليص الفوارق الاجتماعية ،ومن خلال هذا التقديم يمكن طرح الإشكالية التالية : ما هو دور مرتكزات الاقتصاد التضامني في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وما هو موقع صندوق الزكاة الجزائري من هذا الدور ؟*

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد التضامني ،التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،مؤسسة الزكاة .

The rôle of the solidarity economy in achieving economic and social development Study of the Algerian Zakat Fund 2003-2014

Abstract :

This study aims at defining the solidarity economy which is one of the modern alternatives to economic and social development ,developed or developing country can undertake all developmental tasks in society , It promotes values and principles that focus on the needs of people and their communities To achieve economic balance and social justice from the local level to the global level, and here comes the role of Zakat and Endowments as two development tools provided by the Islamic economy to treat the suffering of human societies from imbalance in And distributed the wealth and income.

The field study dealt with the role of solidarity Zakat in Algeria to be a stable and continuous tool put by the street to redistribute income in the society through the analysis of statistical data where the results found that the solidarity economy in Algeria did not succeed enough in creating jobs and inability To reduce social inequalities, and through this introduction can be raised the following problem: What is the role of the foundations of the solidarity economy in economic and social development and what is the location of the Algerian Zakat Fund from this role ? .

Keywords: Solidarity Economy, Economic and Social Development, Zakat Foundation.

[1] أ.الغلم مريمة .باحثة دكتوراه ،في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان . البريد الالكتروني .elghelem.meryama@gmail.com

1– مقدمة :

إن للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية و ذلك لأنها تعمل على زيادة الدخل الحقيقي و بالتالي تحسين معيشة الأفراد، كما أنها توفر فرص العمل لهم وكذلك السلع و الخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين، بالإضافة إلى تحسين المستوى الصحي و التعليمي و الثقافي للمجتمع و تعمل على تقليل الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين طبقات المجتمع.

ومع تفاقم الفقر و المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية برزت الحاجة إلى أدوات شاملة و جامعة لمعالجة القضايا الاقتصادية و الاجتماعية، لذلك برز الاقتصاد الاجتماعي و التضامني كوسيلة هامة لإعمال مبادئ التنمية الاجتماعية و تحقيق تنمية تضمن مصالح اشد الفئات عوزا ، وقد بدا هذا المفهوم ينتشر في التسعينات واخذ يحظى بتأييد متزايد باعتباره بديلا مبتكرا عن نموذج التنمية التقليدي القائم على دعم النمو.

وفي هذا الإطار، يستند الاقتصاد التضامني إلى الرغبة في وضع الإنسان في قلب العملية الاقتصادية والإنتاجية، من خلال تفعيل مبدأ المساواة أمام الإنتاج والثروة،حيث يهدف إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي وخلق الروابط الاجتماعية وتفعيل أنظمة إنتاجية جماعية تعاونية، كمبادئ بديلة عن المقاربة الرأسمالية الفردانية المبنية على الأنانية والتنافسية و مراكمة الرأسمال.

ومن بين المؤسسات الخيرية الإسلامية يمكننا القول أن مؤسسة الزكاة تعد خير طريق لمواساة الفقراء و المساكين .

2. محتوى الدراسة

أ- فرضيات البحث :

–الاهتمام بمرتكزات الاقتصاد التضامني يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية و الخروج من بوتقة الفقر.

–جمع الزكاة له اثر كبير في علاقة المعاملات بين المسلمين من خلال تحقيق التكافل و التلاحم الاجتماعي.

–يقوم صندوق الزكاة الجزائري بدوره الفعال في تشجيع الاستثمار بالجزائر عن طريق آلية القرض الحسن.

ب–.أسباب اختيار الموضوع :

–ترجع أسباب اختيار البحث إلى حقيقة مهمة وهي الغياب شبه الكامل لمثل هذه الدراسات و التي تتناول موضوع نشر ثقافة العمل الخيري التطوعي في الجزائر بدرجة معينة من التفصيل وهو ما يعني وضع كل مواطن عادي و المؤسسات على اختلافها في حالة الضبابية وعدم المعرفة الكبيرة اتجاه هذا الموضوع الحيوي و الهام في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية، وفي ظل غياب المعلومات الأساسية حول هذا الموضوع فان الجميع سيجد نفسه في موقع غير المتأكد من فاعلية سياساته و إجراءاته المختلفة، وتعتبر هذه الدراسة بمثابة الدعم لمسيرة صندوق الزكاة الجزائري وذلك من خلال ارتفاع الأصوات المشككة في مصداقية الصندوق .

ت–.أهمية البحث :

–تكمن أهمية الدراسة في أهمية موضوع الاقتصاد التضامني من جانبيه الاقتصادي و الاجتماعي ومحاولة ربط هذين الجانبين معا، ومن اجل إثراء النقاش حول الموضوع و الاستفادة من هذه الأعمال كأحد محركات العملية التنموية فأهمية الدراسة تنبع من خلال:

–إبراز الدور الاقتصادي الفاعل و المتنامي للأعمال الخيرية ومدى مساهمتها في تخفيف وطأة الفقر.

–التعرف على الأسس التي تربط العمل التطوعي بالتنمية الاقتصادية

–تسليط الضوء على أهمية العمل التضامني و التطوعي و الخيري بالجزائر.

–إجراء تقييم للواقع الحالي للعمل التطوعي في الجزائر من خلال صندوق الزكاة.

ث–.أهداف البحث:

الهدف الرئيسي من الدراسة هو محاولة معرفة الدور الذي يقوم به الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالإضافة إلى ذلك تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الجزئية التالية:

–دراسة الاقتصاد التضامني من حيث مفهومه ،و مبادئه .

–تعزيز الوعي البيئي وخلق أنماط جديدة للسلوك الايجابي.

–إبراز التضامن كقيمة أخلاقية يجب تفعيلها بين كافة الأسر في المجتمع.

ج–.المنهج المستخدم في البحث :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي بتحليل الإطار النظري للاقتصاد التضامني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،بالإضافة إلى منهجية دراسة الحالة بتحليل واقع صندوق الزكاة الجزائري من سنة 2003 حتى 2014 وذلك من أجل تسليط الضوء والتقرب من الموضوع أكثر على أرض الواقع.

3.الإطار النظري للدراسة :

يعتبر الاقتصاد التضامني من الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي،ويكتسب العمل التضامني أهمية متزايدة يوما بعد يوم ، لذلك سنحاول إبراز مفهوم الاقتصاد التضامني واهم مبادئه

1.3.مفهوم الاقتصاد التضامني :

يمكن تعريف الاقتصا التضامني على انه مجموعة أنشطة الانتاج والتبادل والادخار وانماط الاستهلاك المساهمة في دمقرطة الاقتصاد (démocratisation)من التزامات المواطنين.(Laurent-fraisse et jean louis laville-2007. Armand Colin)

ب- الاقتصاد الاجتماعي و التضامني هو تجمع اجتماعي و اقتصادي الذي يجمع منظمات وشركات التي تتبع مذهب اقتصاد آخر (القطاع الثالث) مبني على القيم و نظام حكم خاص.(Panorama de l'économie sociale et solidaire en France et dans les régions édition 2012)

ج-حسب منظمة العمل الدولية Organisation International au Travail(OIT)التي أنشأت سنة 2009 في جوهانسبرغ المنعقدة في المؤتمر المحلي للاقتصاد الاجتماعي.

""الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو مفهوم يشير الى المؤسسات والمنظمات خاصة الجمعيات والتعاونيات ذات الطابع الاجتماعي و التعاضديات التي تمتاز بإنتاج السلع والخدمات في إطار سعيها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية".(Marie de jerphanion et Laurelinefelder 'Pascal Gorge Levard.2013)

2.3.**مبادئ الاقتصاد الاجتماعي و التضامني** :تتمثل مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مايلي:

أ-مجموعة مشتركة من القيم: ويشمل على عدة مبادئ مشتركة تقوم على قيم التضامن و الحرية و المساواة.

ب- حرية الانضمام :أي شخص (فرد أو شركة) لديه القدرة على الانضمام إلى منظمة الاقتصاد الاجتماعي و التضامني أو الانسحاب كما يبدو له.

ج- الإدارة و التسيير قائم على الجماعة و المشاركة حيث يتم انتخاب القادة من خلالها ،و الهيئات الجماعية هي المعنية باتخاذ القرارات و مبنية على مبدأ(شخص واحد= صوت واحد).

د- استهداف الربح : يكون محدود أو غير موجود أي جميع الفوائض يتم استثمارها في المشروع أو النشاط الاجتماعي.

و- مبدأ التضامن و تحمل المسؤولية: تعمل منظمات الاقتصاد الاجتماعي و التضامني على تنفيذ إجراءات وشرط أن تعمل في إطار نهج التنمية المستدامة (.Panorama de l'économie sociale et solidaire en France2012)

3.3.**الاقتصاد الاجتماعي والتضامني :من الناس إلى الناس**

الاقتصاد الاجتماعي و التضامني و الاقتصاد الشعبي كلها مصطلحات تشير إلى الاقتصاد الذي محوره الناس حيث الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي ،أي إنتاج السلع و الخدمات ،هو تلبية احتياجات الناس و ليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح ،وهذا الاقتصاد يختلف عن النماذج الاقتصادية العادية ،إذ يستثمر التقدم و التطور (في مجالات الاقتصاد و التكنولوجيا وغيرها)في تحقيق التنمية الاجتماعية ،وهو يسخر الأدوات الاقتصادية لخدمة غايات اجتماعية أهمها الرفاه و النمو للجميع،بدلا من التركيز على تحقيق مكاسب تخدم الربح الفردي كما في النماذج التقليدية للأعمال.

ويرتكز الاقتصاد الاجتماعي التضامني على مؤسسات اقتصادية تخدم الناس و ليس الأسواق ،وتنتج سلعا وخدمات لتحقيق الرعاية الاجتماعية وليس لتحقيق الأ رباح.

و أنشطة الاقتصاد الاجتماعي القائم على التضامن تشترك في مجموعة من القيم والمبادئ الأساسية كما هو مبين في الشكل الآتي:

الجدول (1) مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (مجلة العدد 4الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية)

1-المشاركة	-الحكم الديمقراطي من القيم الأساسية للاقتصاد الاجتماعي و التضامني. -مشاركة المعنيين بهذا الاقتصاد من مستخدمين ومستفيدين في صنع القرار. -المسؤولية المشتركة. -تمكين المستفيدين من خلال طرق العمل القائمة على المشاركة. -المساواة بين الناس في إبداء الرأي و التصويت.
2-التضامن و الابتكار	-بديل""ابتكاري""عن النماذج الاقتصادية التقليدية. -من الاقتصادات الشاملة التي تعود بالفائدة على المجموعات الأكثر حرمانا وتهميشا وفقرا ،ما يصعب تحقيقه في إطار الخطط الاقتصادية العادية و النيوليبرالية أو برامج المساعدة و التنمية التقليدية . -الحاجة إلى المرونة و الابتكار لتوجيه الموارد و الفوائد إلى المستفيدين و المساهمين.
3-المشاركة الطوعية و الاستقلالية	-المشاركة طوعا في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي و التضامني. -نهج الانطلاق من القاعدة،إنشاء المؤسسات بناءا على الاحتياجات الاجتماعية. -اقتصاد مستقل بطبيعته. -إعطاء فرص للمجتمعات لإنشاء المشاريع و الحصول على مهارات وموارد وفرص عمل وفوائد يتعذر تحقيقها من خلال اقتصادات السوق.
4-المصلحة العامة	-تعزيز ثقافة مجتمعية قائمة على التعاون و الدعم المتبادل. -المشاركة في المسؤوليات . -الهدف الرئيسي هو النمو و الرفاه للجميع،دون الانتقاص من رفاه الافراد ضمن المجموعة.

المصدر: مجلة العدد 4الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا) الأمم المتحدة سلسلة السياسات العامة ص2.

4.3.مفهوم التنمية الاقتصادية:

إن دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبيا التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية ،ولقد تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية و نذكر منها : (محمد عبد العزيز عجمية إيمان عطية.2003)

- يعرفها البعض بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ،هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي.

-ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي كما أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار

الزمن و التي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيرات في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء ،وعلى ذلك فان العاصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي:

أ-زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

ب-أن تكون الزيادة حقيقية و ليست نقدية.

ج-أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

5.3. مفهوم التنمية الاجتماعية :

التنمية الاجتماعية هي عملية توافق اجتماعي بين الإشباع البيولوجي والنفسي والاجتماعي ،كما أنها تعني في العلوم السياسية والاجتماعية بأنها الوصول بالإنسان إلى الحد الأدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حق لكل مواطن تلتزم الدولة وتعززه بجهود الأفراد لتحقيق كفاء استخدام الإمكانيات المتاحة .(وليد خصام ،2010)

وحسب بعض المفكرين أن التنمية الاجتماعية هي الارتقاء في الجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على رفع المستوى المعيشي، وهذا الارتقاء يكون عن طريق مجموعة من الاجراءات والسياسات والتدابير الموجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي ،لتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الفرد الحقيقي حيث يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع ،كما يراها بعض الباحثين أنها وسيلة تغيير الواقع الاجتماعي كما هو عليه الآن وذلك في اتجاه محدد ،وهو خلق المجتمع الصناعي الحديث. (إبراهيم إسماعيل.2010)

6.3-دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

الزكاة هي اقتطاع من مداخيل وثروات الأغنياء، فهي بذلك تنقص نصيبا من ذممهم المالية، وهذه الأموال توزع على المستحقين للزكاة وبذلك تضيف إلى ذممهم المالية نصيبا و مما لا شك فيه أن تلك العملية تعمل على إعادة توزيع الدخل ،إضافة إلى ذلك الزكاة تقلل من انسياب الأموال بشدة إلى مجرى الادخار وتحول جزء كبير منها إلا الاستهلاك الذي يعمل على الحد من الركود الاقتصادي ،إضافة إلى ذلك تقوم بزيادة ترابط وتآزر أفراد المجتمع وتقيه من الآفات الاجتماعية التي تهز بنيانه وتضعف قوته.

أ- دور الزكاة في تمويل مشاريع التنمية المحلية:

يتميز وعاء الزكاة بكونه واسعا ومتنوعا، حيث يشمل جميع الأموال و الثروات النامية أو القابلة للنماء كما أن أسعارها تمثل نسبا مرتفعة تصل في بعض الثروات 20 % ولا تقل عن 2.5% ومعنى هذا أن حصيلة الزكاة الكبيرة و المتنوعة يمكنها تمويل المشاريع التنموية،إذ تعتبر الزكاة حافزا لتثمير الأموال وعدم تركها معطلة ،وبما إن نصيب الزكاة منخفض جدا،فان هذا من شانه أن يؤدي بالضغط على أصحاب الثروات إلى استثمارها ،حيث الذي يملك أي ثروة تفوق النصاب يعرض نفسه لفقدان ريعها في مدة لا تزيد عن 12سنة كما هو مبين في الجدول التالي:(حفصي بونبعو ياسين.2011)

الجدول (2) : مقدار ما تأكله الزكاة من الثروة في حالة عدم استثمارها(منذر قحف,1979)

عدد السنوات	مقدار ما تأكله الزكاة من الثروة في حالة عدم استثمارها
اقل من 5سنوات	%10
اقل من 12سنة	25%
اقل من 28سنة	50%
اقل ن 55سنة	75%
اقل من 100سنة	90%

المصدر:منذر قحف،الاقتصاد الاسلامي،1979.ص118.

ما نلاحظه من الجدول المبين أعلاه أن الأموال المكتنزة في تناقص مستمر وبمعدل متزايد مع مرور السنوات ،وفي خلال 100 سنة سوف يفقد صاحب الثروة 90% من ثورته وتعتبر هذه المدة التي تنقرض فيها الثروة المكتنزة ،هي أقصى ما يعيشه الإنسان في الغالب ،وبذلك أعطى المشرع المالي لصاحب المال فرصة طويلة لتدارك الموقف لاستثمار أمواله قبل فوت الأوان ويصير فقيرا ،وبالتالي يورث أبنائه بعدما كان غنيا.

ب–دور الزكاة في معالجة مشكلة الفقر :

لقد وضع الإسلام وسائل عملية لعلاج مشكلة الفقر في حالة وجوده في المجتمع من أبرزه و أكثرها أهمية الزكاة فهي حق من الحقوق التي تجب على من ملك النصاب أو حال عليه الحول لترد على الفقراء و المحتاجين ،فتساهم في قضاء حاجاتهم ،وسد عوزهم وتعمل على تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع ،كونها تساهم في إعادة توزيع الدخل على المدى البعيد فهي توزع سنويا على مستحقيها وهي قائمة إلى قيام الساعة.

و الزكاة في حقيقة الأمر عملت على علاج مشكلة الفقر و اجتثاث جذوره من المجتمع من خلال المصارف التي حددها القران الكريم و التي وضعت ضمن مقاييس ومعايير دقيقة تقوم على إشباع حاجة من الفقراء و المحتاجين، و المساكين وعلى تحرير الرقاب من العبودية ومساعدة أصحاب الديون الغارمين، و ابن السبيل و الإنفاق في سبيل الله .

إذن استخدام الزكاة يؤدي إلى ارتفاع مستوى دخول الأفراد الحاصلين عليها داخل المجتمع الإسلامي ،وهي دلالة واضحة على أن الزكاة وسيلة تضمن محاربة الفقر و الحاجة ،والأحاديث النبوية الشريفة تدل على أن الإسلام نجح في محاربته للفقر ومن ذلك ما روي عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

(ليأتين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب ثم لا يجد أحدا يأخذها منه)(حديث صحيح رواه البخاري)

وهذا ما حدث بشكل فعلي في حياة المسلمين عبر تاريخهم،لنجد أن الإسلام استخدم الزكاة كوسيلة فعالة وأداة عملت بنجاح على معالجة الفقر.(د إبراهيم محمد البطاينة ،د زينب نوري الغريري ,2011)

ج-اثر الزكاة على الإنتاج والاستثمار :

يتبين اثر الزكاة في الاستثمار من أن الشارع أوصى الإنسان باستثمار ماله ليدفع الزكاة من ربحه و بذلك يحافظ على رأسماله و يعمل على تنميته و يساهم في المجهود الاستثماري،و ذلك عملا بالتوجيه النبوي ""اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة.

أما إذا لم يقم الإنسان باستثمار ماله و تركه عاطلا كان للمجتمع حقه فيه و هو الزكاة التي تعتبر في هذه الحالة ضريبة على الاكتناز الذي يؤدي إلى الركود الاقتصادي.

و للزكاة دور ايجابي في التشجيع على التنمية إذ أن مقدارها في غاية الاعتدال ،فهي تشجع صاحب المال بطريق غير مباشر على استثمار أمواله حتى يتحقق فيها فائض يؤدي منه الزكاة،فيكون المكلف قد استفاد من استثمار أمواله وتحقيق الربح و أفاد المجتمع بأداء حق يساعد في مجال التنمية الاقتصادية بالعمل على سرعة دوران رأس المال.

كما أن من آثار الزكاة الاقتصادية أن الفقراء و المساكين عندما يعطون نصيبهم من الزكاة فإنهم ينفقونها في قضاء حاجاتهم الاستهلاكية و بذلك يدعمون تيار الاستهلاك، ومن المعروف اقتصاديا أن زيادة الاستهلاك تؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستثمار لمواجهة الطلب الإضافي(د حيمران رشيد، 2000)

د-دور الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي:

إن الزكاة هي أول مؤسسة كاملة للتكافل الاجتماعي فهي كفيل كل من تعرض لأزمة خاصة أو عامة،اقتصادية أو غير اقتصادية ومنهم صنفان لم يشملهما نظام التأمينات قط، الغارم بدين والمنكوب بكارثة خاصة،كما أنها تعمل على تحقيق التكافل بين المناطق الإسلامية ،طالما في أموالها التكافلية سعة،وتتميز مؤسسة الزكاة التكافلية بأنها لا تقتصر على توفير حد الكفاف لمن يستحقون المساعدة،وإنما تعمل أساسا على المحافظة على مستوى الكفاية الذي هو حق لكل فرد في المجتمع الإسلامي.(نعمت عبد اللطيف مشهور1988)

4- دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري ودوره الاقتصادي والاجتماعي.

في سنة 2003 م استعانت وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف بنخبة من الجامعيين لفتح التفكير في إنشاء صندوق الزكاة ،كانت هذه النخبة تتشكل من إطارات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف المعنيين بالملف،وبعض عمداء كليات العلوم الاقتصادية عبر الوطن،بالإضافة إلى خبير دولي من البنك الإسلامي للتنمية،إلى جانب فقهاء و باحثين.

استضافت الجامعة ورشة العمل هذه وخرج الفريق بتصور نظري متكامل لإرساء صندوق الزكاة في الواقع الجزائري ،أودعه لدى وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف التي أسست فريقا لتنفيذ التوصيات

لذا عمدت الجزائر على غرار بعض دول العالم العربي و الإسلامي إلى إنشاء صندوق الزكاة ،وذلك لأجل الحفاظ على أموال هذه الفريضة وترشيد إنفاقها كما أراد الشارع الحكيم لها أن تحقق أهدافها،ولتعود بالنفع على الفرد و المجتمع .

1.4.عرض وتقييم تجربة صندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة 2003–2014

الجدول (3) :حصيلة صندوق الزكاة الجزائري على المستوى الوطني(2003–2014)

السنوات	مداخيل الزكاة من 2003الى غاية 2014 ل48 ولايةب(دج)
2003	56 122 571 .95
2004	239 853 995 .98
2005	508 656 551 .75
2006	686 440 187 .46
2007	732 514 125 .32
2008	654 451 244 .60
2009	936 683 237 .40
2010	899 192 808 .57
2011	1 179 063 793 .74
2012	1 306 642 511 .54
2013	1 294 152 265 .34
2014	1 318 759 818 .43
المجموع	9 812 533 112 .08

المصدر: وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف .الجزائر

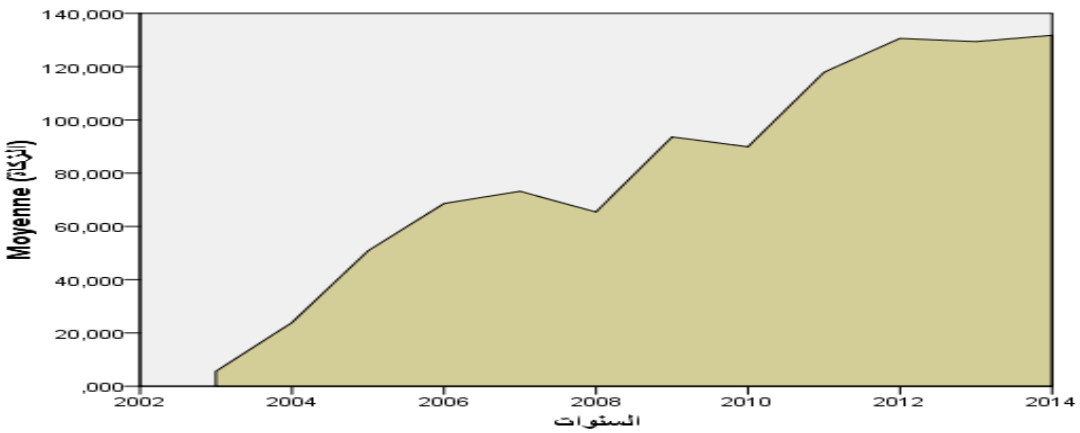

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف(مديرية الحج و العمرة)

الشكل (1) حصيلة صندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة (2003–2014)

تحليل وتفسير النتائج:

من خلال الجدول رقم (3) و الشكل المبين أعلاه نقوم بدراسة تحليلية لحصيلة الزكاة خلال الفترة 2003-2014 نلاحظ أن كل السنوات تميزت باختلالات في تحصيل الزكاة وهذا راجع للتحصيل المختلف في كل سنة.

فبالنسبة لحصيلة الزكاة في أول سنة بداية نشاط الصندوق ضعيفة جدا فقد قدّرت بحوالي 571.95 122 56،ولعل ذلك راجع إلى عدم معرفة الشعب الجزائري بالصندوق ،أما في سنة 2004 فنلاحظ ارتفاع محسوس بأكثر من ثلاث أضعاف مقارنة مع أول سنة التحصيل(2003) وقدرت ب 995.98 853 239،وتزايدت الحصيلة إلى غاية 2007 حيث بلغت ما قيمته 32. 125 514 732، وهذا راجع إلى عامل الثقة التي تعززت في الصندوق عام بعد عام حتى سنة 2007،أما سنة 2008 شهدت تراجعا مقارنة ب2007 حيث بلغت 244.60 451 654 ،وأما سنة 2009 شهدت تحسنا مقارنة بالسنة الماضية (2008) حيث بلغت 237.40 683 936، ليتراجع مرة أخرى سنة 2010 بمقدار808.57 192 899، وهذا التذبذب بسبب تراجع الثقة بين الصندوق و المتعاملين معه .

وفي سنة 2011 و 2012 شهدت ارتفاع نسبي حيث بلغت793.7 063 179 1،511.54 642 306 1على التوالي ،وفي سنة 2013 شهدت انخفاض طفيف قدّر ب34. 265 152 294 1مقارنة بالسنة الماضية(2012) ثم ارتفعت قليلا لتستقر الى غاية 2014 بمقدار 818.43 759 318 1.

2.4.عرض وتقييم تجربة تمويل الاستثمار (القرض الحسن) على المستوى الوطني

تم توزيع الأموال المحصلة من طرف الصندوق عن طريق قناتين هما زكاة القوت وهي تقديم معونات مالية للفقراء و المساكين ،وقناة استثمار أموال الزكاة عن طريق آلية القرض الحسن ،وهي عبارة عن إعانة استثمار للقادرين على العمل ولهم مشاريع مصغرة ونوضح ذلك فيما يلي :

أولا: عرض عدد الفقراء المستفيدين من صندوق الزكاة الجزائري (زكاة المال، الفطر وزكاة الزروع والثمار).

تدعيما لهذه الدراسة الميدانية سنقوم بعرض بعض الأرقام المتعلقة بعدد الفقراء المستفيدين من زكاة القوت و زكاة الفطر و زكاة الزروع و الثمار على مستوى 48 ولاية من الوطن من سنة2003 إلى سنة 2014 .

أ- عدد الفقراء والمستفيدين من صندوق الزكاة على مستوى الوطن.

الجدول (4) عدد الفقراء المستفيدين من صندوق الزكاة على المستوى الوطني منذ تأسيسه سنة 2003 إلى 2012 (زكاة القوت ، زكاة الفطر ، زكاة الزروع و الثمار)

نوع الزكاة	المستفيدين من زكاة القوت(المال)	المستفيدين من زكاة الفطر	المستفيدين من زكاة الزروع و الثمار	المجموع
2003	8699	20853	00	29552
2004	26512	94289	00	120801
2005	62897	111462	00	174359
2006	85664	136542	835	223041
2007	87927	149520	1000	238447

2008	81386	145944	2375	229705
2009	79887	154492	1437	235816
2010	82991	159275	1250	243516
2011	106349	171118	1861	279328
2012	99331	178982	7068	285381

المصدر: وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف.

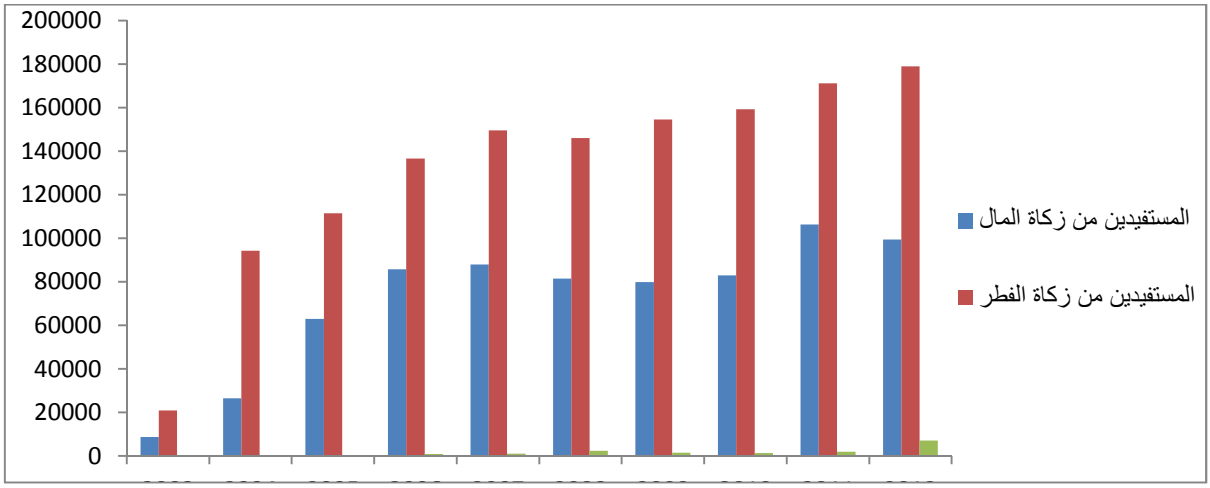

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف(مديرية الحج و العمرة)

الشكل (2) عدد المستفيدين من صندوق الزكاة على المستوى الوطني خلال الفترة (2003-2012)

استنادا إلى البيانات المبينة في الجدول أعلاه فان عدد الفقراء المستفيدين من أموال الزكاة في تطور تدرجي في الفترة الممتدة ما بين 2003 و 2012، حيث زاد عدد الفقراء المستفيدين من زكاة القوت(المال) من 8699 مستفيد ليصل إلى 99331 مستفيد، كما عرف عدد المستفيدين من زكاة الفطر قفزة نوعية حيت انتقل عدد المستفيدين من 20853 مستفيد إلى 178982 مستفيد. ويتراوح المبلغ الممنوح لهذه العائلات ما بين 3000 الى15000 دينار جزائري وهو مبلغ زهيد لا يكفي لاحتياجات هذه العائلات الفقيرة .

وتحقيق أجراه الديوان الوطني للإحصائيات يشير إلى وجود أكثر من 15مليون فقير سنة 2010،في حين بلغ مجموع عدد المستفيدين 243516 من نفس السنة و هذا لم يحقق الأهداف المرجوة لإغناء وسد حاجات الفقراء والمساكين بالجزائر.

-ولو قمنا بعملية حسابية بسيطة لوجدنا انه لو جمعت أموال الزكاة المفترض تحصيلها كاملة التي لا تقل عن 2.5 مليار دولار فانه يتم تقديم مبالغ نقدية ب10000 دينار جزائري شهريا لكل 2 مليون فقير .

و رغم النتائج التي حققها صندوق الزكاة في الجزائر و المبالغ الزهيدة التي يتحصل عليها الفقراء، إلا أنها يمكن أن تحقق بعض الاحتياجات الكفائية للأفراد، والتضامن الاجتماعي بين الناس الذي يساعد على ضمان الاستقرار الاجتماعي .

ب- عدد المستفيدين من القرض الحسن و المشاريع الممولة وطنيا

بالإضافة إلى الإحصائيات المبينة في الجدول رقم (4) و المتعلقة بما يقدمه صندوق الزكاة من زكاة القوت و زكاة الزروع و الثمار و زكاة الفطر، فإن هناك ما يسمى بالقرض الحسن و الذي هو عبارة عن قرض مقدم من طرف صندوق الزكاة بدون فوائد و لا حتى نسبة من الأرباح ، و إنما الهدف منه هو إخراج المستفيد من قائمة المستحقين للزكاة.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن تقديم القروض الحسنة للشباب من صندوق الزكاة،لا يتم إلا بشروط معينة تدرس على مستوى اللجان القاعدية و الولائية.

الجدول (5) : عدد المستفيدين من القرض الحسن له حسب المناطق عبر التراب الوطني منذ تأسيسه في سنة 2003 إلى 2014

مجموع المستفيدين لكل الولايات من 2003 إلى 2014		
	عدد المستفيدين من القرض الحسن	عدد الطلبات
ولايات الوسط	2661	9383
ولايات الغرب	737	2936
ولايات الشرق	4446	13891
ولايات الجنوب	272	2453

المصدر: وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف

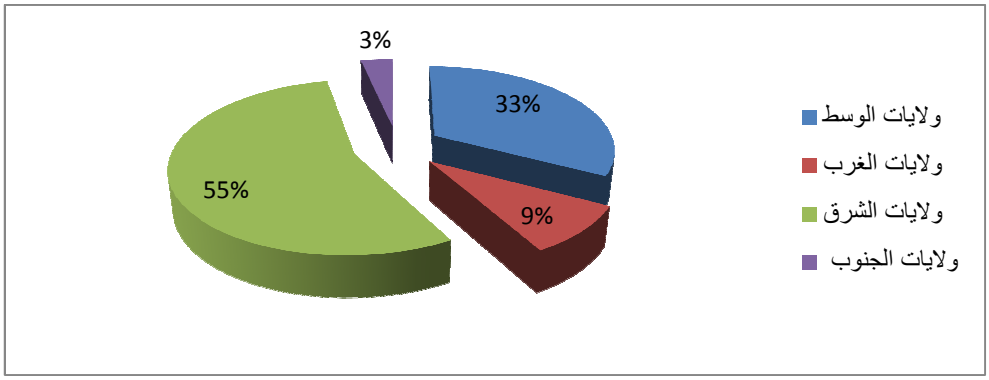

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات وزارة الشؤون الدينية والاوقاف

الشكل (3) عدد المستفيدين من القرض الحسن عبر التراب الوطني

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن عدد المستفيدين من القرض الحسن مرتبط أساسا بالمبلغ المخصص له ، و بدوره فالمبلغ المخصص للقرض الحسن مرتبط بالمداخيل المتعلقة به أي بما يقدمه المتبرعون للصندوق ،إذ أننا نجد عدد المستفيدين مرتفع في ولايات الشرق بنسبة 55% تليها ولايات الوسط بنسبة 33% ثم ولايات الغرب فالجنوب ، و نفسر ذلك بتوزيع المناطق الصناعية عبر الوطن ، لأن أكبر المناطق الصناعية للبلاد موجودة في الشرق الجزائري تليها منطقة الوسط ثم الغرب فالجنوب.

أما بالنسبة لعدد الطلبات مقارنة بعدد المستفيدين فإننا نجد عدم تلبية حاجات الفقراء من القرض الحسن كما يجب : فنجد جهة الوسط بلغ عدد الطلبات 9383 مقارنة بعدد المستفيدين الذي بلغ 2661 ،وجهة الغرب عدد الطلبات كان 2936 مقارنة بعدد المستفيدين 737 ،أما جهة الشرق عدد الطلبات كان 13891 مقارنة بعدد المستفيدين 4446 في حين جهة الجنوب عدد الطلبات كان 2453 مقارنة بعدد مستفيدين الذي بلغ 272 .

ثانيا :عدد المشاريع الممولة من القرض الحسن

الجدول (6) عدد المشاريع الممولة من سنة 2004الى 2009 وطنيا

السنة	عدد المشاريع الممولة
2004	256
2005	466
2006	857
2007	1147
2008	800
2009	1200
2010	3000

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية wwww.marwakf-dz.org بتاريخ 2011/08/11 وهذا بالنسبة لإحصائيات جميع السنوات ،أما بالنسبة لسنة 2009 فالرقم أعلنه مستشار الوزير و بالنسبة لسنة 2010 فالرقم صرح به الوزير الأول لوسائل الإعلام

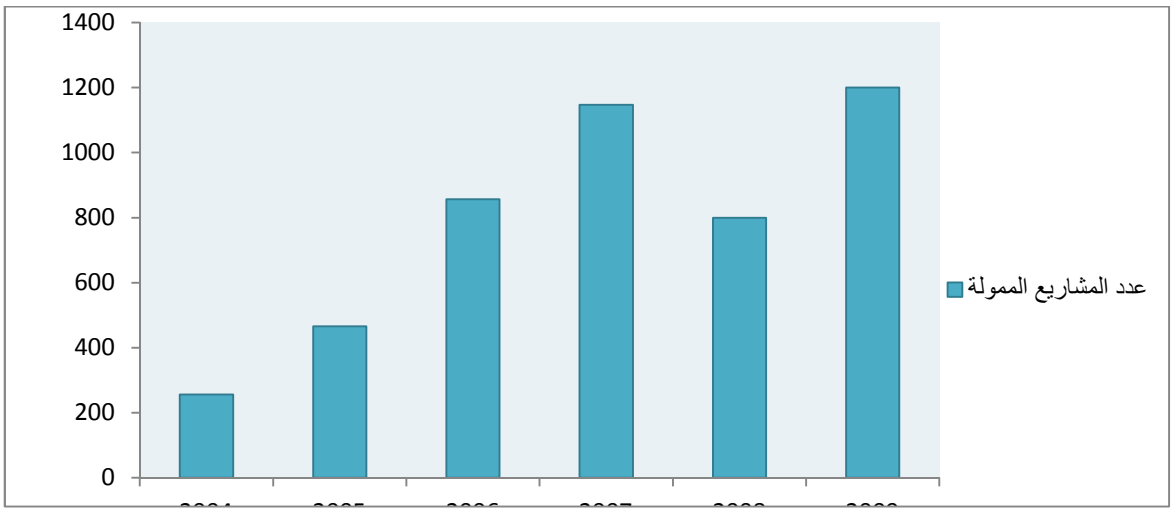

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على البيانات أعلاه

الشكل (4) عدد المشاريع الممولة من سنة 2004الى2009 وطنيا

– نلاحظ من خلال الجدول (6) أن وتيرة المشاريع المقدمة في إطار صندوق الزكاة في تزايد مستمر من سنة 2004 التي كانت 256 ثم ارتفعت سنة 2005 إلى 466 مشروع ،أما سنة 2006 فقد بلغت 857مشروع و1147 سنة 2007،ثم تقلص العدد سنة 2008 ليصبح 800 ،وهذا نظرا لنقص الحصيلة الوطنية لجمع الزكاة عما كانت عليه سنة2007 وتخصيص مبلغ كبير للعائلات الفقيرة ،ليعود إلى الارتفاع سنة 2009 ليبلغ 1200 مشروع وقيمة كل مشروع 300000 دينار جزائري.

– من خلال تحليل نتائج صندوق الزكاة الجزائري نتوصل إلى مايلي:

– أن كل هذه الأرقام لا تعكس حقيقة زكاة الشعب الجزائري و لو جمعت المبالغ المفترض جبايتها لقضينا على الفقر في الجزائر و حتى إفريقيا ،ومن هنا يجدر بنا مطالبة رجال الأعمال بقوة للمساهمة في إعمار صندوق الزكاة الذي يمكّن الحكومة للاستفادة منه بالمشاريع الاستثمارية و المطالبة باستحداث الديوان الوطني للزكاة ،ينظم عملية جمع وتوزيع الزكاة.

– وحسب الخبير الاقتصادي "فارس مسدور" صرّح بان هناك تضاؤل لعائدات أموال الزكاة في الجزائر والتي قال أنها لا تتجاوز سنويا 140 مليار سنتيم، في وقت تفوق زكاة رجل أعمال بإحدى الولايات لوحده 160 مليار سنتيم مقدارا في هذا الإطار زكاة 10 آلاف مليارديار جزائري ب 3 ملايير دولار سنويا بمعدل 30 ألف دولار لكل مليارديار، وأضاف إلى ذلك أن صندوق الزكاة فقد هيبته بان هناك جهات تحاول ضربه و تشويه صورته، مما جعل بعض الجزائريين يتوجهون نحو زكاة الاظرفة بدل المرور على المؤسسات على غرار المساجد و الحسابات البنكية التي تضعها الوزارة الوصية تحت تصرف المزكين.

5–الخلاصة

ظهر الاقتصاد التضامني بمفهومه الغربي المعاصر تدريجيا، خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين كتعبير عن الرغبة في العودة الى واحد من المبادئ المؤسسة للاقتصاد الاجتماعي :التضامن ،وقد جرى صدى في سياق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أنتجها ومازال النظام الرأسمالي ينتجها ،وللاقتصاد التضامني هدفين :أولا تقديم الدعم للفئة المعوزة التي توجد على هامش النظام الاقتصادي والاجتماعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى إعادة الحميمية والدفء والعلاقات الاجتماعية كما يسعى لتحقيق التوازن الاقتصادي و العدالة الاجتماعية انطلاقا من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي عبر آليات عديدة عن طريق سياسات رسمية ومبادرات فردية .

في هذا الإطار سعى البحث إلى التركيز على أداة الزكاة كإحدى أدوات الاقتصاد التضامني ودورها في تخفيض مشكلة الفوارق بين الطبقات ومعالجة الاختلال في توزيع الثروات والدخول.

فالجزائر تعتبر فتية في ميدان الزكاة حيث تم إنشاء صندوق الزكاة سنة2003 ورغم قصر الفترة الزمنية إلا أنها حققت نتائج مقبولة ،وخاصة بعد إعطاء التجربة نوعا من الإضافة وهي زيادة التكافل الاجتماعي وفتح باب من أبواب الرزق عن طريق استثمار جزء من أموال الزكاة في المشاريع الاستثمارية عن طريق آلية القرض الحسن والتخفيف من ظاهرة الفقر والتقليل من مشكلة البطالة ودعم التنمية المحلية ،لذلك يمكننا القول أن الاقتصاد التضامني في الجزائر لم ينجح بما فيه الكفاية في خلق مناصب الشغل ،وإن هشاشة الاقتصاد الوطني حاليا نتج عنها ضعف الاقتصاد التضامني وعدم القدرة على تقليص الفوارق الاجتماعية لذلك نرى أن الاقتصاد التضامني لا يمثل اليوم في الناتج الداخلي الخام إلا 0% في حين أنه في الدول المتقدمة يمثل 10%.

قائمة المراجع

المراجع العربية :

كتاب

– إبراهيم محمد البطاينة ،د زينب نوري الغريري (2001)،النظرية الاقتصادية في الإسلام ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.ط1.

- محمد عبد العزيز عجمية إيمان عطية ناصف،(2003) التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية،قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية .

-منذر قحف،(1979) الاقتصاد الإسلامي ، دار القلم ،ط1.

-نعمت عبد اللطيف مشهور،(1988) حول الدور الإنمائي و التوزيعي للزكاة أطروحة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم الاقتصاد جامعة القاهرة.

رسالة الماجستير والدكتوراه

-إبراهيم إسماعيل،(2010.2009) دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تنمية الموارد البشرية في الأردن، رسالة دكتوراه، أبي بكر بلقا يد تلمسان.

-حفصي بونبعو ياسين (2011،2010)مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة –حالة صندوق الزكاة في الجزائر،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

-حيمران رشيد(2000) الوظائف الاقتصادية و إستراتيجية التنمية في الإسلام ،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.

-وليد خصام ،(2014،2013)العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنمو السكاني بالجزائر بين النظري والواقع دراسة تحليلية .1990.2010 رسالة ماجستير.جامعة باتنة.

-مقال

- مجلة العدد 4 (2014) الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية –اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا) الأمم المتحدة سلسلة السياسات العامة.

الموقع

- الموقع الالكتروني لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية بتاريخ wwww.marwakf-2011/08/11 . dz.org

-المراجع الأجنبية

-Book

- Panorama de l’économie sociale et solidaire en France et dans les régions édition 2012. INSEE Première n°1342 « Le Tiers secteur, un acteur économique important »
-Marie de jerphanion et Laurelinefelder ‘Pascal Gorge Levard (2013). l’economie sociale et solidaire ‘un atout pour la coopération décentralisé ‘Agence française de dévelopement’Région’ILE de France Savoir communs n14.

-Journal

-Laurent-fraisse et jean louis laville-Armand Colin(2007) -Revue tiers monde-n190- - http://www.cairn.info/revue-tiers-monde--.htm